الأمم المتحدة

E/2012/70

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٧ (ز) من جدول الأعمال المؤقت

فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة لمكافحة التبغ

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2010/8، الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢ تقريرا عن التقدم في العمل الذي أحرزته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة لمكافحة التبغ، التي ترأسها منظمة الصحة العالمية، وعن نتائج الاجتماع الاستثنائي لفرقة العمل، من أجل استكشاف إمكانية زيادة تعزيز الاستجابة المتعددة القطاعات والاستجابة المشتركة بين الوكالات للاحتياجات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على الصعيد العالمي.

ويستعرض التقرير الأعمال التي قامت بها فرقة العمل حتى الآن، ويقدم لمحة عامة شاملة للأحكام الرئيسية لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ويُبرز مجالات التعاون بين مختلف الوكالات. ويؤدي جميع أعضاء فرقة العمل دورا مستمرا وذلك بالعمل من أجل أهداف الاتفاقية المتعلقة بخبرة الأعضاء، والثروات من الموارد والميزات النسبية. وسيكون النهج المطبق على صعيد منظومة الأمم المتحدة والنهج المتعدد القطاعات والنهج الحكومي الشامل، هو الأكثر فعالية من أجل تنفيذ الاتفاقية بشكل ناجح. ويتضمن هذا استخدام الأدوات والخبرات القائمة لكل وكالة من الوكالات المختلفة. وسوف يعتمد

080612 010612 12-33563X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقدم على التنفيذ الكامل على صعيد البلد من خلال التكامل مع آليات التنسيق من قبيل أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ولا سيما في سياق الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وسيكون التزام الوكالات على أرفع مستوى أمرا بالغ الأهمية لتيسير هذه العملية. ويُبرز التقرير ثلاثة مستويات للأنشطة المتعلقة بمكافحة التبغ – وهي المستوى السياسي، والمستوى التقني، والمستوى التنفيذي – وضرورة ربط ذلك بمكافحة الأمراض غير المعدية.

أولا – مقدمة

١ – ما برحت التحديات المتصلة بمكافحة التبغ تحتل مكان الصدارة في برنامج المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مدى العقدين الماضيين، ولا سيما مع تعاظم وباء التبغ في البلدان النامية. وقد أبرزت التقارير المتعاقبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحديات المتعددة القطاعات والمتصلة بمكافحة التبغ والأدلة المتعلقة باستخدام التبغ وصلته بالفقر. وتضيف الأمراض غير المعدية المتصلة باستخدام التبغ عبئا جسيما على الأنظمة الصحية الهشَّة بالفعل لبعض البلدان النامية. فهذه البلدان لا يمكنها مواجهة الطلبات المتزايدة الحالية المتعلقة بالأمراض المعدية، ويعد استخدام التبغ أحد عوامل الخطر الرئيسية المتصلة بالأمراض غير المعدية.

٢ – وتُعد اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وهي معاهدة قائمة على الأدلة صكا متعدد الأطراف، يوفر استجابة شاملة لوباء التبغ العالمي. ولدى الأطراف الـ١٧٤ التي وقَّعت على الاتفاقية والتزاماتها، تطلع مشروع للحصول على المساعدة من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة لمكافحة التبغ ومن أعضائها. وتقتضي المساعدة المتعددة القطاعات، وهي بطبيعتها مساعدة متخصصة، تعاونا وتنسيقا وثيقين فضلا عن تقاسم المقاصد بين أعضاء فرقة العمل المشتركة. وقد تجدد الإلحاح على ضرورة تنفيذ الاتفاقية بشكل ناجح في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عندما دعت الجمعية العامة، أثناء جلستها الرفيعة المستوى المعنية بالأمراض غير المعدية إلى التنفيذ الشامل والفعال للاتفاقية باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية لمكافحة وباء الأمراض غر المعدية على الصعيد العالمي. ولم يكن هذا إلا ثاني اجتماع رفيع المستوى تعقده الجمعية العامة بشأن مسألة صحية، وقد عقد الاجتماع الأول بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٠، ويبين هذا مدى الزخم السياسي والاهتمام بمكافحة الأمراض غير المعدية.

٣ - وتوفر المعاهدة أيضا إطار قانونيا وتنظيميا للأطراف بشأن الاستجابة للتحديات المتعددة القطاعات والمرتبطة بتنفيذها. ويقتضي الطابع المتعدد القطاعات للاتفاقية وآلية تنفيذها، تنسيقا في سائر الوزارات أو الإدارات الحكومية كشرط رئيسي. ويشمل هذا إنشاء آلية تنسيق متعددة القطاعات على الصعيد الوطني. وينطوي هذا الالتزام الخاص بموجب الاتفاقية على إمكانية ترجمة ''النهج الحكومي الشامل'' إلى مواءمة وتنسيق تنفيذ المعاهدة كجزء من السياسات والبرامج الصحية والإنمائية الوطنية.

٤ - وطبقا لتقارير التنفيذ الواردة من الأطراف تتمثل العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الاتفاقية بشكل فعال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في ما يلي:

- نقص الوعي العام والحكومي بشأن العبء الذي تمثله الأمراض غير المعدية واستخدام التبغ، والفائدة العالمية المحتملة من الاتفاقية بالنسبة لصحة الجمهور؛
- الافتقار إلى تحديد الأولويات في ما يتعلق بقضايا مكافحة التبغ على الصعيد السياسي، والذي كثيرا ما يتمخض عن انعدام الإطار القانوني لمكافحة التبغ و/أو الافتقار إلى آليات التنفيذ والإنفاذ الفعالة؛
- الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لإعداد آليات وطنية لتنفيذ تدابير مكافحة التبغ حسب ما تقتضيه الاتفاقية؛
- الافتقار إلى القدرة على المستوى الإداري والتقني.

٥ - وتبين الفصول التالية التحديات المتعددة القطاعات، كما توضح الإرادة والنهج الاستباقي لدى أعضاء فرقة العمل، لمواجهة تلك التحديات بطريقة منهجية ومستدامة. وقد أظهرت الآلية المشتركة بين الوكالات أنها قادرة على توفير دعم متواصل للدول الأعضاء.

٦ - وتشير الأدلة المتوافرة بشأن تنفيذ الاتفاقية إلى أنها تستخدم الموارد والآليات القائمة. وسوف تؤدي مواءمة وتنسيق تنفيذها ضمن خطط وبرامج الصحة الإنمائية الوطنية، والتوجه الاستراتيجي لزيادة دمجها في أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري، إلى تحقيق قيمة مضافة لتعزيز برنامج ''توحيد الأداء'' في الأمم المتحدة. وينطوي العمل الذي يقوم به أعضاء فرقة العمل على إمكانية البروز كـ ''آلية موارد'' للبلدان النامية.

ثانيا – فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة لمكافحة التبغ ومنجزاتها

٧ – أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة لمكافحة التبغ (فرقة العمل) في عام ١٩٩٩، (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٩) لتنسيق الأعمال المتعلقة بمكافحة التبغ التي تضطلع بها مختلف وكالات الأمم المتحدة. وترأس منظمة الصحة العالمية فرقة العمل من خلال إدارة مبادرة التحرر من التبغ التابعة لها. وكان الغرض من إنشاء فرقة العمل هذه هو تكثيف الاستجابة المشتركة من جانب الأمم المتحدة وحشد الدعم العالمي لمكافحة التبغ. وتتألف فرقة العمل من ٢٢ وكالة في منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أعضاء من خارج منظومة الأمم المتحدة[(١)]. ومنذ عام ٢٠٠٠، ما برح الأمين العام يقدم تقريرا مرتين في السنة إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التقدم المحرز من جانب فرقة العمل في تنفيذ التعاون المتعدد القطاعات بشأن التبغ والصحة.

٨ – ومنذ عام ١٩٩٩، اجتمعت فرقة العمل تسع مرات. وركز آخر اجتماع لها الذي عقد في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف على تنفيذ الاتفاقية، عملا بالإجراءات التي أوصى بها الأمين العام في تقريره (E/2010/55 و Corr. 1 الفقرة ٢٠) وبقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠١٠. وشمل المشاركون منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وأمانة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساهمة خطية. وجرى تمثيل المكتب التنفيذي للأمين العام في مركز مراقب.

٩ – وقد تمخض العمل الذي ما برحت تضطلع به فرقة العمل على مدى سنوات، من أجل تعزيز التعاون المتعدد القطاعات بشأن مكافحة التبغ عن نتائج كثيرة منها ما يلي:

– خلال الاجتماع الأول لفرقة العمل المعقود في عام ١٩٩٩، تعهدت منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، بإجراء سلسلة من الدراسات عن جانب العرض للتبغ، و لم يكن قد أُجري عنه أي بحث حتى ذلك الوقت. ونتيجة لهذا، أصدرت ثلاث وكالات سلسلة من المنشورات بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣. وكانت هذه الدراسات مهمة جدا في زيادة المعرفة بشأن الطلب على التبغ

(١) ترد قائمة بأعضاء فرقة العمل في المرفق.

واستُخدمت كأساس للأحكام القليلة التي تتناول العرض من التبغ في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وبصفة خاصة، ساعدت الدراسة التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة والمعنونة ''التوقعات المتعلقة بإنتاج التبغ، واستهلاكه، والتجارة فيه حتى عام ٢٠١٠'' على توفير أدلة إضافية لهدم الأسطورة التي أشاعتها صناعة التبغ ومفادها أن مكافحة التبغ ستؤدي إلى تحطيم سُبُل عيش الأفراد الضالعين في زراعة التبغ وتجارته.

- وفي سياق العمل الذي تؤديه فرقة العمل، اضطلعت منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠١ بدراسة ذات مدخلات مقدمة من منظمة التجارة العالمية عن أثر تحرير التجارة على التبغ. وبالإضافة إلى ما قامت به الدراسة من وضع نموذج لأثر الانفتاح التجاري على استخدام التبغ عالميا وفي البلدان النامية، فإنها حددت بالتفصيل أثر مختلف اتفاقات التجارة في منظمة التجارة العالمية على الصحة العامة، وصلتها بمكافحة التبغ. وقد استُخدم هذا الاستعراض كخلفية مهمة في المفاوضات التي أجرتها اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، أثناء المناقشات التي دارت بشأن هذا الموضوع.

- وعقب تقديم تقرير الأمين العام عن أنشطة فرقة العمل في عام ٢٠٠٤، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار (٦٢/٢٠٠٤) بشأن مكافحة التبغ، والذي اعترف في جملة أمور، بالأثر غير المواتي لاستهلاك التبغ على الجهود المبذولة من أجل التخفيف من حدة الفقر. وقد استُخدم هذا القرار كثيرا في المناقشات التي جرت مع الوكالات والبلدان التي تُقر بالصلة الموجودة بين التبغ والفقر. وفي أعقاب هذا العمل أيضا أعدت منظمة الصحة العالمية ونشرت الوثيقة التي حظيت بقبول حسن وهي ''الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة التبغ''. وربطت مساهمة مكافحة التبغ بتحقيق كل من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

- وعقب تقريري الأمين العام الصادرين في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، واللذين أوصيا بمنع التدخين في الأمم المتحدة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/٢٠٠٦ الداعي إلى الأمر ذاته، اتخذت الجمعية العامة القرار ٨/٦٣ بمنع التدخين في أماكن العمل في الأمم المتحدة. واستنادا إلى هذا القرار، تمكنت الأمم المتحدة أخيرا من تطبيق قرار منع التدخين في أماكن العمل في مكتب نيويورك بل في مكاتب أخرى أيضا في مكاتب أخرى مثل مكتب جنيف.

- وعقب تقديم تقرير الأمين العام عن أنشطة فرقة العمل في عام ٢٠١٠، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار (E/2010/8) بشأن استخدام التبغ وصحة الأم والطفل. وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ذلك القرار الدول الأعضاء على ''بحث أهمية مكافحة التبغ لتحسين صحة الأم والطفل كجزء من سياساتها الصحية العامة وفي برامجها للتعاون الإنمائي''. وهذا القرار مهم حيث يعترف بالصلة بين مكافحة التبغ والهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية (تخفيض وفيات الأطفال) والهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية (تحسين الصحة النفاسية).

- وأثار عرض التقرير أيضا موضوع استخدام التبغ بين الشعوب الأصلية. وبالتالي فقد أُبرت المخاطر المرتبطة باستخدام التبغ خلال الاجتماع السنوي لفريق الدعم المشترك بين الوكالات بشأن قضايا الشعوب الأصلية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في جنيف، سويسرا. وكان موضوع الاجتماع هو ''صحة الشعوب الأصلية''.

- وطالب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠١٠ أيضا بعقد دورة تركز على التعاون المتعدد القطاعات من أجل تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وأشار إلى تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة لمكافحة التبغ (E/2010/55).

- وأخيرا، أسهم أعضاء فرقة العمل بنشاط في الأعمال الصادر بها تكليف من جانب مؤتمر الأطراف، في السنوات الأخيرة من خلال مركزهم كمراقب لدى مؤتمر الأطراف. وتشمل بعض الأمثلة الرئيسية لذلك ما يلي: مساهمة وتقديم مدخلات إلى الأعمال التي تقوم بها الهيئة التفاوضية الحكومية الدولية المعنية بوضع بروتوكول بشأن الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ (منظمة الجمارك العالمية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منظمة العمل الدولية، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، منظمة الصحة العالمية)؛ والأفرقة العاملة الحكومية الدولية المعنية بوضع مبادئ توجيهية بشأن مختلف مواد الاتفاقية (منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ والحلقة الدراسية الحكومية الدولية المعنية بالجوانب المتعلقة بالتجارة في تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة التجارة العالمية، منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)؛ وحلقات العمل الإقليمية بشأن تنفيذ اتفاقية منظمة

الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وتقييمات لاحتياجات في البلدان المنخفضة الموارد (المكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الصحة العالمية)؛ فضلا عن دورات مؤتمر الأطراف ذاته (منظمة العمل الدولية، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، منظمة التجارة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية). وكانت المدخلات المقدمة من جانب الوكالات حيوية لتحقيق التقدم في كل من أحداث وعمليات المعاهدة.

ثالثا – اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ[٢]

١٠ – تعد اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ أداة تقوم على الأدلة من أجل إنقاذ الأرواح وتتمثل أغراضها في توفير الحماية للأجيال الحالية والمقبلة من العواقب الصحية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية الوخيمة لاستهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ، هذا بالإضافة إلى التقليل باستمرار وبشكل كبير من انتشار استخدام التبغ والتعرض لدخان التبغ (المادة ٣). وتشمل الأحكام الرئيسية للاتفاقية مجالين في غاية الأهمية وهما، تخفيض الطلب على التبغ وتخفيض العرض منه، كما تتضمن أحكاما تشمل آليات متعددة القطاعات، وتتناول التعاون الدولي، وإعداد التقارير بشأن تنفيذ الاتفاقية.

١١ – وتشمل اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ هيئتين اثنتين من هيئات المعاهدات، وهما مؤتمر الأطراف، وأمانة الاتفاقية. ويعد مؤتمر الأطراف بمثابة مجلس إدارة الاتفاقية ويشمل جميع الأطراف في الاتفاقية. ويستعرض المؤتمر بصفة منتظمة تنفيذ الاتفاقية ويتخذ القرارات الضرورية لتعزيز تنفيذها بصورة فعالة. وقد عُقدت أربع دورات مهمة لمؤتمر الأطراف في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠. وستُعقد الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في سيول، جمهورية كوريا. وتقدم أمانة الاتفاقية الخدمات إلى مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية. كما تقدم الدعم إلى الأطراف للوفاء بالتزاماتهم بموجب الاتفاقية، وتكفل التنسيق اللازم مع المنظمات الدولية المعنية بموجب توجيه مؤتمر الأطراف. والأمانة مسؤولة عن تنفيذ خطة العمل التي يعتمدها مؤتمر الأطراف، وهي مكلفة من قِبَل مؤتمر الأطراف بتدبير الموارد وحشد الآليات ذات الصلة للوفاء بالأنشطة بموجب خطة عمل، مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات الأطراف من البلدان النامية والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وتؤدي أمانة الاتفاقية مهامها بالتعاون مع مبادرة منظمة

(٢) http://www.who.int/fctc/text_download/en/index.html.

الصحة العالمية للتحرر من التبغ ومع المكاتب المعنية الأخرى التابعة لمنظمة الصحة العالمية والشركاء الدوليين.

رابعا – موجز الخبرات، والاحتياجات، والقضايا العالقة المتصلة بأهداف اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على الصعيد العالمي، وتنفيذها

رابعا – ١ التدابير المتصلة بجانب الطلب في الاتفاقية

١٢ – المادة ٦ (التدابير المتعلقة بالأسعار والضرائب)، وهي تتعلق بالضرائب المفروضة على التبغ، وأسعاره، باعتبار ذلك تدبيرا فعالا من تدابير الصحة العامة لتخفيض الطلب. وقد أظهرت الدلائل أن زيادة الضرائب المفروضة على التبغ هي أنجع سياسة من حيث التكلفة لخفض الاستهلاك. ويُعد الشباب والفقراء حسَّاسون بصفة خاصة لزيادة الضرائب على التبغ. وهناك فريق عامل حكومي دولي يعكف الآن على إعداد مشروع مبادئ توجيهية للمادة ٦ لمساعدة الأطراف على تنفيذها. ومن المتوقع تقديم المبادئ التوجيهية إلى الاجتماع المقبل لمؤتمر الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٣ – النقاط الرئيسية

- ضرورة تعزيز التدابير المتعلقة بالضرائب، بما في ذلك الضرائب العادية والضرائب التي تفوق زيادات التضخم في مستويات الضرائب.
- ضرورة بدء حوار وتفاهم بشكل هادف بين وزارات الصحة والمالية في ما يتعلق بالزيادات التدريجية للضرائب المفروضة على التبغ.

١٤ – المادة ٨ (الحماية من التعرض لدخان التبغ) تتناول هذه المادة مناطق التحرر من الدخان في جميع الأماكن العامة بغض النظر عمَّا إذا كانت داخل المباني أو خارجها. وتتطلب التدابير الفعالة لتوفير الحماية من التعرض لدخان التبغ الإلغاء التام للتدخين (التحرر من الدخان بنسبة مائة في المائة). وقد أُعدت المبادئ التوجيهية المتعلقة بهذا التدبير بالفعل واعتمدها مؤتمر الأطراف.

١٥ – النقاط الرئيسية

- مواصلة توفير الحماية من دخان التبغ لجميع السكان، وذلك بإيجاد بيئات خالية من دخان التبغ بنسبة مائة في المائة داخل مباني أماكن العمل كافة، وداخل مباني

الأماكن العامة، ووسائل النقل العام، وتعزيز القدرات التشريعية والإدارية والتنظيمية في الأماكن العامة الأخرى حسب الاقتضاء، بما يتسق مع المبادئ التوجيهية.

- تعزيز القدرة على إنفاذ التدابير المناسبة والقائمة فعلا.

١٦ - المادة ٩ (تنظيم محتويات منتجات التبغ) وتشير هذه المادة إلى ضرورة قيام الأطراف بتنظيم محتويات منتجات التبغ بشكل قوي، وذلك من خلال الفحص والقياس، والمادة ١٠ (تنظيم الكشف عن منتجات التبغ) وتشير المادة إلى تنظيم الكشف عن منتجات التبغ. والغرض من معلومات فحص المنتجات والكشف عنها توفير المعلومات الكافية للقائمين بعملية التنظيم، من أجل اتخاذ إجراءات وإطلاع الجمهور على الآثار الضارة لاستخدام التبغ. وقد اعتمد مؤتمر الأطراف مبادئ توجيهية جزئية بشأن المادتين ٩ و ١٠ في عام ٢٠١٠ بينما يستمر تقدم المزيد من العمل الذي يقوم به الفريق العامل التابع لمؤتمر الأطراف بشأن المبادئ التوجيهية. وتُعد مبادرة منظمة الصحة العالمية للتحرر من التبغ، بمثابة الأمانة والهيئة التنسيقية لفريق الدراسة المعني بتنظيم منتجات التبغ التابع لمنظمة الصحة العالمية، وشبكة مختبرات التبغ التابعة لمنظمة الصحة العالمية. ويُسدي فريق الدراسة المعني بمنتجات التبغ المشورة إلى منظمة الصحة العالمية بشأن التوصيات الممكنة السليمة علميا التي تقدم إلى الدول الأعضاء وتتناول الوسائل الفعالة والقائمة على الأدلة لسدّ الفجوات التنظيمية في مجال مكافحة التبغ، وإنجاز إطار تنظيمي منسق لمنتجات التبغ. وتجمع شبكة مختبرات التبغ معا مختبرات من جميع أنحاء العالم لكي تكون على مستوى خبرة صناعة التبغ من حيث القدرة على فحص المنتجات. وما برح كل من فريق الدراسة المعني بتنظيم منتجات التبغ وشبكة مختبرات التبغ يعملان من خلال مبادرة التحرر من التبغ إلى جانب الفريق العامل التابع لمؤتمر الأطراف، بشأن المادتين ٩ و ١٠ من المبادئ التوجيهية بغية تنفيذ هاتين المادتين (اعتمد مؤتمر الأطراف مبادئ توجيهية جزئية).

١٧ - النقاط الرئيسية

- ضرورة حظر أو تقييد استخدام المكونات التي ترمي إلى زيادة جاذبية منتجات التبغ.
- عدم توافر مرافق أو مختبرات الفحص المستقلة (التي لا تديرها أو تؤثر فيها صناعة التبغ) في البلدان، أو عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الفحص في بلدان أخرى. والافتقار إلى تشريعات بشأن هذه المسألة، وضرورة الكشف عن مثل تلك المعلومات للجمهور.

- الحاجة الجلية والبينة لبناء قدرة على المستوى الإقليمي للتحقق من الإدعاءات المقدمة من جانب صناعة التبغ، والحاجة إلى بناء القدرة وتقاسم أفضل الممارسات من أجل تعزيز الآليات التنظيمية على الصعيد القطري.

١٨ - المادة ١١ (تغليف منتجات التبغ وتوسيمها)؛ يُطلب إلى الأطراف بموجب هذا الحكم، تنظيم تغليف منتجات التبغ وتوسيمها، بحيث تتضمن تحذيرات صحية قوية بشأن أخطار استخدام التبغ، فضلا عن حظر استخدام عبارات على التغليف قد تكون مضللة وتعطي انطباعا خاطئا بأن بعض المنتجات أقل ضررا من أخرى (عبارات من قبيل ''خفيفة''، ''معتدلة'' وما إلى ذلك). وتتاح المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف.

١٩ - النقاط الرئيسية

- هذا مجال ذو أهمية كبيرة بالنسبة لصناعة التبغ، وتواجه الأطراف أساليب من قبيل التدخل في إعداد التشريعات، والجهود المبذولة لإضعاف التشريعات، وتأخير تطبيق السياسات ورفع دعاوى قانونية ضد البلد.

- توفير المساعدة التقنية، إذا لزم الأمر، وتقاسم أفضل الممارسات داخل المناطق وفي ما بينها، وبما يتسق مع المبادئ التوجيهية.

٢٠ - المادة ١٢ (التثقيف، والاتصال، والتدريب، وتوعية الجمهور)، تتعلق هذه المادة بتوعية الجمهور بشأن قضايا مكافحة التبغ بواسطة أدوات الاتصال المتاحة كافة، ومن ذلك على سبيل المثال الحملات، التدريب على البرامج التثقيفية وما إلى ذلك. وقد اعتُمدت أيضا مبادئ توجيهية تتعلق بالمادة ١٢ لمساعدة الأطراف على تنفيذ هذا التدبير.

٢١ - النقاط الرئيسية

- عدم كفاية الوعي لدى الجمهور ووسائط الإعلام بشأن الآثار الضارة المحددة لاستخدام التبغ. وتعد البرامج التثقيفية، ولا سيما حملات توعية الجمهور، مكلفة من حيث الموارد ومن ثم قد لا تكون متاحة. وتلزم برامج متواصلة لإحداث أثر أكبر.

- يلزم تنفيذ حملات لتوعية الجمهور من أجل التركيز على القضايا الجنسانية المتصلة بالتبغ، من قبيل حملة اليوم العالمي لوقف التدخين لعام ٢٠١٠ والتي نظمتها منظمة الصحة العالمية وشددت فيها على 'التسويق للمرأة'. ويحتاج الأمر إلى تثقيف الجمهور بشأن أساليب التسويق المحددة جنسانيا، والتي تستخدمها صناعة التبغ من أجل التصدي للطريقة التي تستغل بها تلك الصناعة الهوية والأدوار الجنسانية.

- تعزيز المساعدة التقنية وتوفيرها للأطراف من أجل ابتكار وتنفيذ إستراتيجية اتصال شاملة تتسق مع المبادئ التوجيهية؛ وتقاسم مواد الحملات التثقيفية التي تيسرها مختلف وكالات الأمم المتحدة وتهيئة الوصول إليها.

٢٢ - المادة ١٣ (الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته) تشير المادة إلى حظر الإعلان عن التبغ في البلد، والترويج له، ورعايته. ولكي يكون الحظر فعالا يتعين أن يكون كاملا بالنسبة لجميع أنواع الإعلان والترويج، والرعاية، التي تنظمها الصناعة. ومما يسهل تنفيذ ذلك أن يطبق الرصد والإنفاذ والجزاءات بصورة فعالة، ويدعم ذلك وييسره التثقيف القوي للجمهور وبرامج التوعية المجتمعية. وتتاح المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف لتنفيذ هذا التدبير.

٢٣ - النقاط الرئيسية

- تسعى صناعة التبغ إلى تأخير سنْ تشريعات فعالة، والالتفاف حولها؛ وثمة صعوبات في ما يتعلق بمواجهة أشكال الإعلانات العابرة للحدود، مع إيلاء اعتبار خاص لشبكة الإنترنت.
- وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات أكبر من جانب الحكومات: مثل حشد الدعم لاتخاذ تدابير مناسبة، وتوفير المساعدة التقنية، عند الاقتضاء؛ وتقاسم الممارسات الدولية الجيدة وترويجها، مع إيلاء اعتبار خاص لكبح الإعلانات العابرة للحدود على الصُعد دون الإقليمية، والإقليمية والعالمية.

٢٤ - المادة ١٤ (تدابير الحد من الطلب المتعلقة بالارتهان بالتبغ والإقلاع عنه) وتتعلق هذه المادة بتوفير الدعم من أجل الحد من الارتهان بالتبغ والتشجيع على الإقلاع عنه. ويشمل هذا إسداء المشورة، وتوفير الدعم النفسي، والعلاج ببدائل النيكوتين، وبرامج التثقيف للشباب. وتشجِّع الأطراف على تعزيز وجود بنية أساسية مستدامة تحفز على السعي من أجل الإقلاع عن التدخين وتوفير الموارد التي تضمن الدعم المتاح. وقد اعتُمدت أيضا مبادئ توجيهية لتنفيذ هذه المادة.

٢٥ - النقاط الرئيسية

- الافتقار إلى استراتيجية متكاملة ومبادئ توجيهية على الصعيد الوطني، من أجل إدماج استراتيجيات الإقلاع عن التدخين في نُظم الرعاية الصحية الأولية ومرافق التدريب وتوفير المشورة.

- تقديم المساعدة إلى البلدان من أجل وضع استراتيجيات وطنية مناسبة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بتقديم الدعم من أجل الإقلاع عن التدخين، ودمج خدمات الإقلاع عن التدخين في مختلف مستويات البنية الأساسية للرعاية الصحية فيها.

رابعا – ٢ تدابير جانب العرض في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على الصعيد العالمي

٢٦ – المادة ١٥ (الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ) وتتناول التزام الأطراف بتنفيذ التدابير الرامية إلى القضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. ويجري التفاوض في الوقت الراهن بشأن بروتوكول يتعلق بالاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ من جانب الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وقد تشمل العناصر الرئيسية للبروتوكول أحكاما لسنْ تشريع فعال لمكافحة الاتجار غير المشروع، وإنفاذ علامات لتحديد نقطة التحول عن المسار، ووضع نظام للتعقب والاقتفاء، ووضع تدابير تتيح المصادرة، واقتضاء الحصول على تراخيص لجميع الهيئات المشتركة في قطاع التبغ، ورصد الأسواق، وجمع البيانات وتبادلها وتشجيع التعاون بين الوكالات الوطنية ومع المنظمات الدولية المعنية. وعُقدت آخر جولة من المفاوضات في جنيف في ٢٩ آذار/مارس – ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ووضع مشروع نص في صيغته النهائية، لتقديمه إلى مؤتمر الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٢٧ – النقاط الرئيسية

- ينبغي توفير الدعم المناسب المشترك بين الوكالات من أجل تعزيز القدرة على التنفيذ الفعال وخصوصا على صعيد البلدان النامية، وعلى الصعيدين دون الإقليمي/الإقليمي.

٢٨ – المادة ١٦ (البيع للقصَّر واستخدام القصَّر في البيع) تقتضي المادة من الأطراف تنفيذ تدابير لحظر بيع منتجات التبغ للقصَّر واستخدام القصَّر في البيع على النحو الذي يحدده القانون المحلي.

٢٩ – النقاط الرئيسية

- يلزم الإنفاذ بصورة فعالة مع التركيز بصفة خاصة على القدرة المناسبة لرصد التنفيذ؛ كما ينبغي إيلاء الاهتمام أيضا للإنفاذ في ما يتعلق بمبيعات منتجات التبغ بواسطة القصَّر.

- ينبغي إيلاء الاهتمام بحماية القصَّر في استراتيجية التنفيذ من خلال أنشطة الاتصال والأنشطة السلوكية المناسبة.

٣٠ - المادة ١٧ (تقديم الدعم للأنشطة البديلة الحيوية اقتصاديا) ترمي هذه المادة إلى ضمان توفير الدعم لسُبل العيش البديلة الحيوية اقتصاديا للعاملين في مجال التبغ، ومزارعيه، وحتى لفرادى البائعين وحمايتهم من الخسارة المحتملة لسُبل عيشهم من التبغ في المستقبل. وقد أُنشئ فريق عامل معني بتنفيذ المادتين ١٧ و ١٨ (حماية البيئة وصحة الأشخاص) وهو يعكف حاليا على وضع خيارات وتوصيات تتعلق بالسياسة العامة، ستقدم إلى المؤتمر الخامس للأطراف لإمكان اعتماده بواسطة الأطراف.

٣١ - النقاط الرئيسية

- ثمة مشروع خيارات وتوصيات تتعلق بالسياسات العامة بسبيلها إلى أن تقدم إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف. وستنفذ متابعة لمسائل تقنية تتعلق بالإطار والمنهجية، بالاشتراك مع شركاء في شتى الوكالات.
- سيولى اهتمام خاص لسياسات الحماية الرامية إلى إيجاد بدائل لزراعة التبغ لا تحطمها صناعة التبغ.

رابعا - ٣ المجالات التي يشملها تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على الصعيد العالمي

الرصد والإبلاغ عن تنفيذ المعاهدة وأثرها على الصحة العالمية

٣٢ - المادة ٢٠: البحوث، والمراقبة، وتبادل المعلومات: يتمثل أحد جوانب المراقبة والرصد في قياس حجم، وأنماط واتجاهات التعرض لدخان التبغ غير المباشر واستهلاك التبغ، فضلا عن قياس عواقب استخدام التبغ والتعرض لدخان التبغ. ويعتبر هذا حكما رئيسيا لإقامة الأدلة من أجل اتخاذ القرارات. وتشمل التقارير العادية للأطراف بشأن التنفيذ معلومات عن أي برامج وطنية للمراقبة والبحوث. وفي الوقت الراهن، لا تعد المعلومات المتولدة على المستوى القطري من نوعية كافية أو قابلة للمقارنة، دائما في شتى البلدان. ولذا فقد دعا مؤتمر الأطراف إلى تنسيق جمع البيانات وأنشطة المراقبة التي تنفذ حاليا على الصعيد القطري.

٣٣ - النقاط الرئيسية

- البحوث الوطنية والمعلومات الأساسية المحدودة (بما في ذلك مدى انتشار البيانات)؛ الافتقار إلى قدرة وطنية كافية في مجالات البحوث والرصد والتقييم، وتمويلها.

- بناء القدرة التقنية في مجال البحوث ووضع برامج للمراقبة على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال دمج مراقبة التبغ في برامج الصحة الوطنية.
- في ضوء المبادئ التوجيهية (المادة ٤) التي تشير إلى ضرورة ''اتخاذ تدابير من أجل التصدي للمخاطر المحددة جنسانيا عند وضع استراتيجيات مكافحة التبغ''، سيكون من المهم إجراء تحليل جنساني كجزء من التخطيط لتعزيز الاستجابة المتعددة القطاعات والمشتركة بين الوكالات لتنفيذ الاتفاقية، ودمجها في أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٤ - المادة ٢١ (إبلاغ المعلومات وتبادلها) تُبرز هذه المادة أهمية الإبلاغ وتبادل المعلومات. ويقتضي الأمر من الأطراف الإبلاغ بشكل دوري عن تنفيذ المعاهدة (كل سنتين حسب ما قرره مؤتمر الأطراف). ويشمل هذا توفير معلومات بشأن استخدام التبغ والمؤشرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، والتشريعات، والقيود والحواجز، والمساعدة المالية والتقنية والمساعدة في مجال المراقبة والبحوث. وتقدم المساعدة المتعلقة بإعداد التقارير أيضا عندما يطلبها أحد الأطراف[٣]. واستنادا إلى مقرر اتخذه مؤتمر الأطراف، يُطلب إلى الأمانة أن ''تقدم تحليلا للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الدولي''. وقد أُعدت تلك التقارير سنويا في ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ وستقدم كتقارير كل سنتين بعد ذلك. وسيقدم التقرير المقبل إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقد قدم أكثر من ٧٠ في المائة من الأطراف تقارير عن التنفيذ مع مراعاة الموعد الزمني الذي اعتمده مؤتمر الأطراف.

٣٥ - النقاط الرئيسية

- تقديم الأطراف للتقارير في المواعيد المناسبة، الافتقار إلى القدرة على إعداد التقارير.
- بناء القدرة عن طريق التدريب ودمج التقارير وتبادل المعلومات في نُظم المعلومات الصحية الوطنية اللازمة لضمان الاستمرارية.

٣٦ - المادة ٢٢ (التعاون في المجالات العلمية والتقنية والقانونية وتوفير الخبرة ذات الصلة) إجمالا، لم يُشر إلا أقل من نصف الأطراف إلى أي نوع من المساعدة المتلقاة أو المقدمة لأي نشاط ذي صلة بالمعاهدة. وقد وردت معظم المساعدة أو قّدمت في مجال وضع وتعزيز

(٣) تتاح جميع التقارير على موقع أمانة الاتفاقية على الشبكة العالمية: http://apps.who.int/fctc/reporting/database.

الاستراتيجيات، والخطط والبرامج الوطنية لمكافحة التبغ. ومن ناحية أخرى، يمكن اكتشاف أقل تعاون الدولي في مجال استخدام التبغ والإقلاع عن التدخين.

٣٧ - النقاط الرئيسية

- قد تؤدي زيادة تيسير تقاسم المعلومات إلى تحسين التعاون في ما يتعلق بالامتثال لمختلف مقتضيات المعاهدة، وتعزيز نُهج التعاون الدولي.
- تعزيز ذلك التعاون من خلال الآليات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية القائمة.

رابعا – ٤ المجالات الشاملة للمساعدة المتعددة القطاعات على الصعيدين العالمي والقطري

٣٨ - تنص الالتزامات العامة بموجب الاتفاقية على أن يقوم كل طرف بوضع وتنفيذ واستعراض استراتيجيات، وخطط وبرامج وطنية ومتعددة القطاعات وشاملة لمكافحة التبغ وفقا للاتفاقية. وتتمثل التحديات التي تواجهها الأطراف على الصعيد الوطني في أداء آليات التنسيق الوطنية، والتشريعات، والأطر الإدارية والتنظيمية على نحو فعال. ويصدق هذا بصفة خاصة عندما لا تكون بعض التدابير والأحكام المهمة المتعلقة بفرض الضرائب على التبغ، والتثقيف، والبث الإذاعي، ومكافحة الاتجار غير المشروع، ضمن اختصاص وزارة الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير المادة ٤ من الاتفاقية (المبادئ التوجيهية) بوضوح إلى الحاجة إلى آليات شاملة متعددة القطاعات. ولذلك فإن التحديات المتعلقة بالتنسيق المتعدد القطاعات تشكل أساس استراتيجية التنفيذ.

٣٩ - المادة ٤ (المبادئ التوجيهية) والمادة ٥ من الاتفاقية (الالتزامات العامة)

أفاد تسع وخمسون في المائة من الأطراف بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية متعددة القطاعات وشاملة لمكافحة التبغ، (المادة ٥-١ من الاتفاقية). وتوجد آلية للتنسيق متعددة القطاعات ووطنية في ٦٨ في المائة من الأطراف (المادة ٥-٢ (أ)) وفي ما يتعلق بالمادة ٥-٢ (ب) من الاتفاقية، أفاد ٩٥ من الأطراف (٦٦ في المائة) بوجود تشريعات لمكافحة التبغ أو مجموعة شاملة نسبيا من التدابير التي كانت قائمة قبل التصديق على الاتفاقية. وقام ٧٩ من تلك الأطراف بتعزيز التشريعات الوطنية بعد التصديق على الاتفاقية. ومن بين ٤٩ من الأطراف (٣٤ في المائة) التي لم يكن لديها تشريعات سابقة على التصديق على الاتفاقية، اعتمد ٤٢ منها تشريعات بعد التصديق على الاتفاقية، بيد أنه لا تزال التشريعات الوطنية غير موجودة في ٧ أطراف. وأفاد ٥١ في المائة من الأطراف باتخاذها إجراءات لحماية سياسات مكافحة التبغ ضد مصالح صناعة التبغ (المادة ٥-٣).

٤٠ - النقاط الرئيسية

- الافتقار إلى الموارد والقدرات التقنية والمالية الكافية لأغراض مكافحة التبغ؛ ضعف التشريعات الوطنية الفعالة بشأن مكافحة التبغ أو الافتقار إليها؛ الأساليب التي تتخذها صناعة التبغ لعرقلة التنفيذ الفعال للتشريعات، أو للتدخل أثناء إعداد تلك التشريعات؛ الافتقار إلى الإرادة السياسية أو التعاون المشترك بين القطاعات في مكافحة التبغ، أو عدم كفاية ذلك؛ جعل مكافحة التبغ أولوية بالنسبة للقطاعات غير المتصلة بالصحة.

- ضرورة تعزيز آليات التنسيق المتعدد القطاعات الوطنية. ويمكن إنجاز هذا بصورة مشتركة ضمن إطار الأمم المتحدة للتنسيق على الصعيد القطري.

٤١ - وقد حدد تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ بشأن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة لمكافحة التبغ (E/2008/59) التحديات المتعددة القطاعات المرتبطة بالمعاهدة باعتبارها بالغة الأهمية من أجل تنفيذ الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز التقرير حقيقة أن لجنة التنمية المستدامة قد أدرجت انتشار استخدام التبغ كمؤشر في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، مما يعد تطورا مهما للغاية في سياق ريو + ٢٠.

٤٢ - ويرتبط التبغ والفقر ارتباط وثيقا. وينتشر التبغ بصورة أكبر بين الفقراء وغالبا ما يكون الدخل المنفق على التبغ على حساب ارتفاع تكلفة الفرص البديلة منحيا بذلك موارد مهمة بعيدا عن الاحتياجات الأساسية، من قبيل التعليم والصحة، ولا سيما في ضوء الموارد المحدودة للفقراء. ووفرت مبادرة منظمة الصحة العالمية للتحرر من الفقر مزيدا من الأدلة بشأن هذه الصلة عن طريق منشورين، ربط أحدهما مكافحة التبغ بالهدف الثامن من أهداف الأمم المتحدة الإنمائي للألفية[٤] واضطلع الآخر باستعراض منهجي، للصلة بين التبغ والفقر[٥].

٤٣ - وفي الآونة الأخيرة جدا، دعا مرة أخرى، تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ (E/2010/55) إلى توفير الدعم

(٤) إيسون وليدر (٢٠٠٤) الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة التبغ، منظمة الصحة العالمية، الرابط: http://www.who.int/tobacco/publications/economics/millennium_development_goals/en/index.html.

(٥) منظمة الصحة العالمية (٢٠١١) استعراض منهجي للصلة بين التبغ والفقر، الرابط: http://www.who.int/tobacco/publications/economics/syst_rev_tobacco_poverty/en/index.html.

المشترك بين الوكالات لتنفيذ الاتفاقية وأوصى بدمج التنفيذ في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتبار ذلك استراتيجية وحيدة للأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٤٤ - وأحاطت علما، الدورة الأخيرة لمؤتمر الأطراف المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بتقرير الأمين العام، وشددت على عدة قضايا من بينها ضرورة حث فرقة العمل على تقديم الدعم إلى التنسيق المشترك بين الوكالات والمتعدد القطاعات لتعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في منظومة الأمم المتحدة برمتها.

٤٥ - وأحاطت هذه الدورة علما كذلك، بنقاط العمل الواردة في التقرير بشأن تنفيذ الاتفاقية بموجب أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكدت الدورة من جديد أن تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ضمن أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يعد نهجا استراتيجيا يكفل التنفيذ الطويل الأجل والمستدام، والرصد والتقييم لتقدم التنفيذ بالنسبة للأطراف من البلدان النامية والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما تشجع هذه الأطراف على استغلال الفرص المتعلقة بالمساعدة بموجب أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٦ - وقررت الدورة الرابعة أيضا دعوة الأطراف، ولا سيما الأطراف من البلدان المتقدمة النمو إلى لإدراج الدعم لتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ كمجال مؤهل لبرامج المساعدة الثنائية بشرط أن تكون تلك المساعدة مؤهلة لتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٧ - وقد استندت قرارات مؤتمر الأطراف إلى المعلومات المتعلقة بالتقديرات المشترك للاحتياجات، التي أُجريت أثناء المرحلة التجريبية لدى البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية (بناء على طلبها) بالتعاون مع المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وقد أُبرزت الحاجة إلى مواءمة وتنسيق تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ مع الأطر التشغيلية القائمة مثل خطط وصكوك الصحة والتنمية الوطنية من قبيل أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلى وجه الخصوص، شملت البعثات المشتركة لتقييم الاحتياجات، التفاعل مع المنسق المقيم بغية تيسير دمج تنفيذ المعاهدة ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، عندما يطلب ذلك.

٤٨ - وفي هذا السياق، يعد دور منظومة الأمم المتحدة مهما جدا حيث يمكن أن يساعد البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على تلبية التزاماتها الدولية. وفي ما يتعلق بقضايا الصحة من قبيل مكافحة التبغ، تؤدي منظمة الصحة العالمية دورا بارزا بيد أنها تحتاج إلى الدعم من وكالات أخرى على الصعيد القطري.

٤٩ - ومن المهم أيضا أن يشار إلى أن مكافحة التبغ عنصر رئيسي في مكافحة الأمراض غير المعدية. وقد أظهر الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأمراض غير المعدية التزام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات جادة لمواجهة الأمراض غير المعدية. وكان هناك توافق جلي في الآراء بضرورة اعتبار الأمراض غير المعدية ذات أولوية في برنامج التنمية. وقد التزم رؤساء الدول، وممثلو الدول والحكومات، في هذا الإعلان السياسي على وجه التحديد، بالعمل على ''تعجيل الدول الأطراف بتنفيذ أحكام الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ، مع الاعتراف بجميع التدابير الواردة فيها، بما فيها التدابير الرامية إلى التقليل من استهلاك التبغ وتوافره، وتشجيع البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ أن تنضم إليه ...''.

٥٠ - وكُلفت منظمة الصحة العالمية في هذا الإعلان بمهام خاصة أيضا، بالتنسيق مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من أجل دعم الجهود الوطنية لمكافحة الأمراض غير المعدية. وستحتاج منظمة الصحة العالمية إلى ممارسة دور تنسيقي في منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز ورصد الإجراءات العالمية لمكافحة الأمراض غير المعدية. ومن بين العناصر المهمة لهذا العمل وضع برنامج مشترك على الصعيد القطري، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن التبغ ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الأمر الذي سيساعد على مراعاة الأمراض غير المعدية وعوامل خطرها التي يمكن تعديلها. ومن بين الخطوات المهمة للتقدم، تلك الرسالة المشتركة التي أرسلها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن كيفية دمج التزامات الإعلان السياسي المتعلقة بالأمراض غير المعدية في عملية تصميم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذه.

٥١ - النقاط الرئيسية

تُظهر تقارير الأمم المتحدة، ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقررات مؤتمر الأطراف تآزرا واسعا على المستويات المعيارية والتقنية والتنفيذية. وينعكس هذا التآزر في مقررات الهيئات ذات الصلة التي تشير إلى تعزيز التعاون المتعدد القطاعات والدعم المشترك بين الوكالات، ودمج تنفيذ الاتفاقية في أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينطوي هذا التآزر على إمكانية تحقيق مكاسب أكثر في إطار الاستجابة العالمية للأمراض غير المعدية.

القضايا المتصلة بالتجارة

٥٢ - تعرب الأطراف في ديباجة الاتفاقية عن أهمية ''إعطاء أولوية لحقوقها في حماية الصحة العامة''. ويشمل هذا ضمان عدم استخدام التهديدات بالمنازعات القضائية بصورة فعالة لتجميد أو وقف تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

٥٣ - وما برحت صناعة التبغ تمثل تحديا لتنفيذ سياسات مكافحة التبغ في المنازعات القضائية المحلية. وإلى الآن سُوِّيَت معظم القضايا بطريقة مواتية للصحة العامة. وفي ما يتعلق بأحكام أخرى، كثيرا ما استخدمت المحاكم اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ كحجة مهمة لتبرير اعتماد تدابير لمكافحة التبغ.

٥٤ - وعلى الصعيد الدولي، ظهرت أبعاد جديدة للمنازعات القضائية ضد سياسات مكافحة التبغ استُخدمت فيها صكوك تحرير التجارة وحماية الاستثمار من جانب صناعة التبغ أو البلدان المصدرة للتبغ لمواجهة تدابير مكافحة التبغ الوطنية من جانب بعض الدول. وفي الوقت الراهن يُنظر في بعض القضايا بموجب قانون منظمة التجارة العالمية واتفاقات الاستثمار الدولي؛ بيد أن هذه التحديات تناهض الجهود القوية التي تبذلها الدول بنية حسنة للحد من استخدام التبغ بما يتسق مع أحكام الاتفاقية ومبادئها التوجيهية.

٥٥ - وتشمل اتفاقات الاستثمار الدولي معاهدات الاستثمار الثنائية، واتفاقات التجارة الإقليمية أو الثنائية التي تتضمن أحكام الاستثمار. وتُبرم تلك الاتفاقات بين الدول لحماية مستثمري إحدى الدول الذين يستثمرون في دولة أخرى، بغرض جذب الاستثمار الأجنبي الذي يعزز التنمية. وقد زادت اتفاقات الاستثمار الدولي زيادة مطردة من حيث العدد على مدى الـ ٢٠ سنة الأخيرة، وكان من نتيجة ذلك أن كل دولة تقريبا بما فيها الأطراف في الاتفاقية قد وقَّعت اتفاقا واحدا على الأقل، من تلك الاتفاقات. وتمثل الاتفاقات مخاطر محتملة للأطراف في الاتفاقية نظرا لأنه يمكن استخدامها لتحدي تدابير مكافحة التبغ الوطنية التي تتخذها الأطراف. ولمواجهة تلك المشكلة المحتملة، يمكن للدول أن تنظر في التفاوض بشأن اتفاقات للاستثمار الدولي أكثر استدامة ومواءمة للتنمية في المستقبل، وإعادة التفاوض بشأن الاتفاقات القائمة أو تعديلها أو استخدام وسائل تفسيرية أو وسائل أخرى لتوضيح التفاعل القانوني بين الاتفاقات وتدابير مكافحة التبغ، بما في ذلك عن طريق مقررات يتخذها مؤتمر الأطراف. ومن المهم أن تتوافر للدول قدرة تقنية ومستدامة من أجل هذا كله.

٥٦ - وفي ما يتعلق بقضايا التجارة، اضطلعت منظمة الصحة العالمية بدراسة في عام ٢٠٠١، بمدخلات من منظمة التجارة العالمية، بشأن أثر تحرير التجارة على استخدام التبغ. وهذه الدراسة المستكملة معنونة ''مواجهة وباء التبغ في عصر جديد لتحرير التجارة والاستثمار''. وتتابع منظمة الصحة العالمية وأمانة الاتفاقية عن كثب التدابير التي اتخذها

أعضاء منظمة التجارة العالمية/الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على الصعيد العالمي، وذلك فيما يتعلق بالإضافات إلى منتجات التبغ، وتغليفها بصورة بسيطة. وهناك أيضا فرقة العمل في منظمة الصحة العالمية التي تعمل بصورة مشتركة مع إدارة الصحة العامة، والابتكار والملكية الفكرية، وإدارة مبادرة التحرر من التبغ، وأمانة الاتفاقية، للنظر في العلاقة بين الصحة العامة والتجارة، وخاصة في ما يتعلق بقضايا مكافحة التبغ. وإضافة إلى ذلك، كرر مدير منظمة الصحة العالمية العام مجددا في ما يتعلق بالمنازعات القائمة التي تشمل معاهدات استثمار ثنائية، دعم المنظمة للبلدان التي تواجه المنازعات المذكورة أعلاه.

٥٧ - وعقب المقرر الذي اتخذته الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف (FCTC/COP4(18) تقوم منظمة الصحة العالمية وأمانة الاتفاقية بإعداد تقرير شامل لمدخلات من منظمة التجارة العالمية، لتقديمه إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف التي تستكشف خيارات التعاون مع منظمة التجارة العالمية بشأن قضايا مكافحة التبغ ذات الصلة بالتجارة كوسيلة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، وهذا من شأنه أن يجعل التوصيات المتعلقة بجدوى تنفيذ الخيارات المحددة. وقد طُلب إلى أمانة الاتفاقية أيضا تيسير تقاسم المعلومات مع الأطراف وفي ما بينها بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة لمكافحة التبغ وقد بدأ ذلك بعقد حلقة عمل حكومية دولية لممثلي الصحة والتجارة وبمشاركة من منظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٥٨ - النقاط الرئيسية

- ثمة مسألة مهمة واحدة ينبغي توضيحها في محافل التجارة العالمية وهي أنه لا يوجد تعارض بين اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ما دامت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تنفذ بطريقة غير تمييزية ومن أجل الصحة العامة.
- مساعدة البلدان في تنفيذ تدابير قوية بشأن مكافحة التبغ وذلك بتوفير ''مجموعة أدوات'' مفيدة يمكن أن تستخدمها الحكومات لضمان تنفيذ تدابير مكافحة التبغ وتدابير التجارة والاستثمار بشكل متآزر.

رابعا - ٥ نقاط عمل عامة

٥٩ - يتفق المشاركون في الاجتماع الاستثنائي لفرقة العمل على أن تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على الصعيد القطري تحتاج إلى مدخل متعدد

القطاعات ولذا فإن التعاون المشترك بين الوكالات لدعم التنفيذ أمر بالغ الأهمية. ويمكن أن يتم هذا عن طريق ما يلي:

- توفير مدخلات ومشورة خبراء بشأن مجالات محددة تتعلق بتنفيذ المعاهدة، وتقع ضمن الولاية والصلاحيات المعطاة لأعضاء فرقة العمل،
- إنشاء آلية مساعدة فعالة على الصعيد الوطني وخاصة من خلال دمج تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولا سيما في سياق الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.
- منح الثقة للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا، بشأن توافر الدعم المؤسسي،
- تسخير النوايا الحسنة للوزارات المختصة على الصعيد القطري بحسب كل وكالة من الوكالات الأعضاء في فرقة العمل وفي مجال كل منها،
- تعزيز ''النهج الحكومي الشامل'' والتعاون المتعدد القطاعات بطريقة هادفة وفعالة.

خامسا – مجالات التعاون فيما بين الوكالات لتنفيذ الاتفاقية

٦٠ – وعملا بما ورد في تقرير الأمين العام المساعد للأمم المتحدة E/2010/55 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2010/8، ستواصل منظمة الصحة العالمية، التنسيق والمشاركة بصورة نشطة في الاستجابة والمساعدة المتعددة القطاعات التي يقدمها أعضاء فرقة العمل وستشارك في الأعمال المضطلع بها من أجل تعظيم الجهود التي تبذلها فرقة العمل والمتعلقة بتنفيذ الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف في شتى المناطق والبلدان. وستقوم بهذا من خلال أعمال وولايات أمانة الاتفاقية، وإدارة مبادرة التحرر من التبغ، وكيانات منظمة الصحة العالمية ذات الصلة، بروح من نهج منظمة الصحة العالمية الشامل في الاضطلاع بالأعمال.

٦١ – وبالإضافة إلى مساهمة منظمة الصحة العالمية في مساعدة الأطراف على تعزيز قدراتها على تنفيذ أحكام محددة في الاتفاقية ، وترد أدناه مجالات التعاون التي أشار إليها أعضاء فرقة العمل الآخرون من أجل المساعدة على تيسير تنفيذ الاتفاقية بموجب المواد ذات الصلة استنادا إلى خبراتهم، وثرواتهم من الموارد، وميزاتهم النسبية.

مادة الاتفاقية	الوكالة	الإجراء المحدد
المادة ٥ (التزامات عامة)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تراعى متطلبات المادة ٥ في دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري بوصفه منظم الاجتماعات والمنسق، عند الاقتضاء وفي البرامج التابعة له.
المادة ٦ (التدابير المتعلقة بالأسعار والضرائب لخفض الطلب على التبغ)	البنك الدولي	تقديم الدعم للبلدان في ما يتعلق بتصميم، وتنفيذ وتقييم السياسات المتعلقة بالضرائب على التبغ، بناء على طلب الدول. وهذا الجهد من شأنه أن يُكمل الجهود المبذولة الجارية من جانب منظمة الصحة العالمية/مبادرة التحرر من التبغ في هذا المجال.
		التعاون مع أمانة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ لتقييم إمكانية القيام بمهام مشتركة لتقييم الاحتياجات في ما يتعلق بقضايا المادة ٦.
		إجراء البحوث لتقييم التراجع المحتمل للضرائب على التبغ فضلا عن أثر استخدام التبغ في بيئة الفقر.
		إجراء البحوث بشأن الزيادات في الضرائب على الجهات الاقتصادية الفاعلة في مجال التبغ، ولا سيما المزارعين، فضلا عن الاتجار غير المشروع في التبغ.
المادة ٨ (الحماية من التعرُّض لدخان التبغ)	منظمة العمل الدولية	تنفيذ البرنامج التثقيفي لدى منظمة العمل الدولية ''SOLVE'' (وهو برنامج تثقيفي تفاعلي يرمي إلى المساعدة على إعداد سياسة واتخاذ إجراءات تتناول قضايا تعزيز الصحة في مكان العمل) وتشجيع أماكن العمل المتحررة من الدخان.
المادة ١٢ (التثقيف، الاتصال، التدريب والتوعية العامة)	اليونسكو (المكتب الدولي للتعليم)	إدراج التوعية بالتبغ في مناهج المدارس وتدريب المعلمين.
		تشجيع المدارس المتحررة من الدخان
	البنك الدولي	دمج مكافحة التبغ في برامج التعليم في إطار الصناديق الائتمانية.

مادة الاتفاقية	الوكالة	الإجراء المحدد
المادة ١٥ (الاتجار غير المشروع في منتجات التبغ)	منظمة الجمارك العالمية، منظمة التجارة العالمية	تقديم الدعم لتنفيذ البروتوكول المتعلق بالاتجار غير المشروع مستقبلا.
المادة ١٧ (تقديم الدعم إلى الأنشطة البديلة الحيوية اقتصاديا)	منظمة الأغذية والزراعة (إدارة الزراعة)	توفير الدعم التقني في مجالات زراعة التبغ، من أجل تكثيف إنتاج المحاصيل المستدامة بهدف تنويع الإنتاج، وخفض الأثر البيئي والصحي وتقليل مخاطر اعتماد مزارعي التبغ على منتج وحيد (رهن بالتمويل).
	منظمة الأغذية والزراعة (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)	تحديث حالة إنتاج التبغ وتسويقه في العالم؛ (رهن بالتمويل: الحد الأدنى للميزانية المطلوبة ٥٠ ٠٠٠ دولار).
	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	التعاون مع الشركاء الرئيسيين ويشمل ذلك الوكالات الدولية، لإجراء بحوث وتحليلات لسلسلة عرض التبغ من 'المزرعة إلى لفافة التبغ'.
		استعراض سياسة البلدان النامية المنتجة للتبغ (بما في ذلك خيارات التنويع).
	منظمة العمل الدولية	مدخلات خبراء إلى الفريق العامل التابع لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في ما يتعلق بالمادتين ١٧ و ١٨.
		تحديث دراسة عام ٢٠٠٣ بشأن حالة العمالة في قطاع التبغ على الصعيد العالمي (في التقرير المقبل الذي سيصدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).
		إعداد تحليل للاقتصاد وسوق العمل؛ وضع مجموعة أدوات بشأن التعاونيات الزراعية؛ إعداد مواد تدريب لإنشاء مشاريع صغيرة؛ التنمية المحلية؛ أدوات تنمية سلسلة القيم (الريفية): أدوات تنمية المهارات الريفية، وما إلى ذلك.
		إعداد بحوث بشأن دراسات التشخيص والنطاق بشأن العمل اللائق، والأمن الغذائي والبدائل لمزارعي التبغ.

مادة الاتفاقية	الوكالة	الإجراء المحدد
		تشجيع الحوار الاجتماعي من أجل دعم سُبُل العيش الحيوية اقتصاديا لمزارعي التبغ والعاملين في هذا المجال
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الترويج لإطار العمل الاقتصادي الأخضر للبدائل الحيوية اقتصاديا لمزارعي التبغ والعاملين في هذا المجال
	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	مع أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية لم تقم بشيء محدد بشأن تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، فإنها توفر المساعدة التقنية والدعم لبناء القدرة من أجل الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمؤسسات لمساعدة المزارعين على إضافة قيمة لمحاصيلهم، وللتجارة الزراعية، مستخدمة أدوات التوسيم وأدوات الملكية الفكرية
المادة ١٨ (حماية البيئة وصحة الأشخاص)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	تقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بما يلي: الإدارة السليمة للكيماويات في زراعة التبغ مراجعة حسابات البيئة، تقييم أثر زراعة التبغ دمج القضايا المتصلة بالتبغ في برامج الحماية البيئية الوطنية
المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ (البحوث، المراقبة وتبادل المعلومات) و (الإبلاغ وتبادل المعلومات)	الأونكتاد	تقاسم قواعد البيانات والمعلومات في ما يتعلق بما يلي: وضع نظام للمعلومات التجارية بشأن التبغ بالتعاون المشترك مع منظمة الصحة العالمية؛ المؤشرات التجارية من قبيل الدخل من الصادرات، واتساق البيانات. البيانات التجارية (جميع البيانات التجارية الرسمية الثنائية في شكل أرقام HS-6). التدابير الحدودية: رسوم الاستيراد بستة أرقام، حصة معدل الرسوم المفروضة وغير ذلك (مثل الدعم المحلي). التدابير غير المتعلقة بالرسوم الجمركية.

مادة الاتفاقية	الوكالة	الإجراء المحدد
		دمج تقارير اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ/الأمراض غير المعدية في تقارير التنمية البشرية
	البنك الدولي	التعاون مع منظمة الصحة العالمية من أجل تنسيق المسائل المتعلقة بالتبغ في دراسات استقصائية من قبيل الدراسة المتعلقة بقياس مستويات المعيشة والدراسات الاستقصائية المشابهة لتلك الدراسات وتوفير مدخلات للمسائل الحالية المتعلقة بالتبغ في الدراسات الاستقصائية لمنظمة الصحة العالمية.
		التعاون أيضا مع أمانة الاتفاقية من أجل تحليل البيانات التي تُجمع من أداة الإبلاغ.
	منظمة العمل الدولية	تقاسم المعلومات/المعرفة بشأن ما يلي:
		قواعد البيانات المتعلقة بمؤشرات أسواق العمل، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالعمالة في قطاع التبغ.
		إحصاءات الإصابات المهنية من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.
		قاعدة بيانات بشأن معايير العمالة.
		قاعدة بيانات بشأن عمالة الأطفال.
		النماذج والبرامج القطرية للعمل اللائق.
مسائل شاملة		
التنمية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دمج القضايا ذات الصلة بالاتفاقية /الأمراض غير المعدية في المناقشات التي ستجري في ريو (+ ٢٠) وفي مناقشات ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية.
		دمج القضايا ذات الصلة بالاتفاقية /الأمراض غير المعدية في إطار التعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية (التركيز على الهدفين ٤ و ٥).
		دمج القضايا ذات الصلة بالاتفاقية /الأمراض غير المعدية في العمليات/ المبادئ التوجيهية/ترابط السياسات/ المتصلة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

مادة الاتفاقية	الوكالة	الإجراء المحدد
		دعم بحوث العمليات بما يكفل ألا تؤثر أدوات التنمية (مثل الحماية الاجتماعية) تأثيرا سلبيا على التقدم المحرز في مكافحة الأمراض غير المعدية.
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	الدعوة من أجل إدراج المناصرين للقضايا الجنسانية ومنظمات المرأة على جميع المستويات في مجال صنع السياسات وتنفيذ الاتفاقية
		الدعوة من أجل القضاء على منتجات التبغ المستهدفة للأسواق، والموجهة للمرأة، ولا سيما للشابات وتقديم الدعم لتعزيز استراتيجيات مكافحة التبغ ذات التوجه الجنساني المحدد والتي تؤثر على صحة المرأة
	الأونكتاد	توعية مقرري السياسات في ما بين البلدان النامية بشأن إمكانية التفاعل بين اتفاقات الاستثمار الدولي واتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ
		تقديم المساعدة في ما يتعلق بالنهج المواتية المستدامة للتفاوض وإعادة التفاوض وتفسير اتفاقات الاستثمار الدولي.
التجارة (والاستثمار)	الأونكتاد	تعزيز الترابط بين اتفاقات الاستثمار الدولي والسياسات العامة/هيئات القانون الدولي الأخرى (مثل اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ).
	الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية	تحديث التحليل بشأن التجارة ومكافحة التبغ (مثل آثار الاتفاقات القائمة والجديدة، والكتل الإقليمية وما إلى ذلك).
		سيرد هذا في التقرير المقدم إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف.
	البنك الدولي	المساعدة على تيسير الحوار الداخلي بين زملاء البنك الدولي العاملين في مجال التجارة وأولئك العاملين في مجال الصحة من أجل العمل في مجال قضايا التجارة والتبغ.

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات

٦٢ - الاستنتاجات

- لا يمكن أن ينجح التنفيذ الفعال لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على الصعيد القطري إلا من خلال العمل المنسق الذي يُكمل بعضه بعضا في ما بين الوكالات، حيث يمكن لكل منها أن تسهم بخبرتها وميزتها النسبية.
- ينبغي أن تراعي الأبعاد السياسية والتقنية والتنفيذية للعمل وتفاعلها فيما يقدمه أعضاء في فرقة العمل من دعم.
- يمكن أن تؤدي فرقة العمل دورا رئيسيا لضمان ترابط السياسات والبرامج على كل من الصعيد المتعدد الأطراف والصعيد الوطني لتفادي التداخل ولبناء استراتيجيات بشأن أُطر وأدوات السياسة العامة القائمة.
- ينبغي تنظيم اجتماعات فرقة العمل مع تقصير الفترات الفاصلة لكي تتواءم مع الحوار الدولي المعقود في سياق ريو + ٢٠، والقيام بالمتابعة حتى انعقاد اجتماع بوسان، وجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ودورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتطورات المتعلقة بالصندوق الاستئماني لتوحيد الأداء.

٦٣ - التوصيات:

على الصعيد السياسي وما يتعلق بالاتجاهات العامة؛

- لا بد من التزام الوكالات على أرفع المستويات ويلزم أن يكون النهج على صعيد المنظومة. وينبغي ترجمة هذا الالتزام إلى عمل محدد لتقديم الدعم، ولا سيما إلى البلدان النامية.
- ينبغي الترويج لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ باعتبارها نهجا حكوميا شاملا.
- يحتاج الأمر في ما يتعلق بمكافحة التبغ إلى تحسين الاتصال مع العالم خارج نطاق مكافحة التبغ/الصحة وذلك بإبراز الأعمال المتعلقة بالتبغ في إطار الأمراض غير المعدية.
- ينبغي الإتيان بالخبرة لترجمة المكاسب الناجمة عن مبادرات مكافحة التبغ إلى مكاسب اقتصادية للحصول على التأييد السياسي.
- ينبغي حماية الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة ككل من تدخل صناعة التبغ.

على الصعيد التقني؛

لكل عضو في فرقة العمل مساهمته الخاصة التي يقوم بها من أجل تيسير تنفيذ المعاهدة، وتكون المساهمات والأنشطة المحددة المناظرة، بحسب نص وجدول الفصل الرابع.

على الصعيد التنفيذي؛

يشجع أعضاء فرقة العمل على القيام بما يلي:

- إنشاء آلية مساعدة فعالة على الصعيد الوطني، ولا سيما من خلال دمج تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
- وضع نهج منسق واحد للأمم المتحدة لتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.
- دمج الاتفاقية في الأعمال المقبلة المتعلقة بمكافحة الأمراض غير المعدية نظرا لأن التبغ مؤشر أيضا لعوامل الخطر الأخرى للأمراض غير المعدية.
- ضمان الترابط في السياسات العامة على كل من الصعيدين الوطني والدولي على السواء عند وضع خطط العمل بشأن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد القطري.
- الاستفادة من الأدوات القائمة في مختلف المنظمات لتعزيز التعاون بين الوكالات في ما يتعلق بتنفيذ المعاهدة، بما في ذلك تنظيم بعثات مشتركة، وبذل الجهود لتعبئة الموارد، وتوفير الدعم المشترك بين القطاعات.

المرفق

الوكالات المشاركة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة لمكافحة التبغ

- منظمة الصحة العالمية
- أمانة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- منظمة الأغذية والزراعة
- منظمة الطيران المدني الدولي
- منظمة العمل الدولية
- صندوق النقد الدولي
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- البنك الدولي
- منظمة الجمارك العالمية
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- منظمة التجارة العالمية